ماذا يعني اقرار الدستور؟

احتـــــرام رأي الاغلبيـــة وضمان حقوق الاقليـــــة

المحامي/ حميد طارش الساعدي

اقرار الدستور يعني انتهاء المرحلة الانتقالية، والتي مثلت مرحلة ضرورية لتجاوز الفراغ الدستوري والحكومي الذي اعقب سقوط الدكتاتورية، والتمهيد لتدشين مرحلة دستورية دائمة، وقد مرت المرحلة الانتقالية بعدة خطوات مهمة ابتداء من تأسيس مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣ وتشكيل مجلس الوزراء في ايلول ٢٠٠٣ ثم اعلان المواعيد النهائية لانهاء المرحلة الانتقالية الذي جاء في اعقاب الاتفاق بين رئيس مجلس الحكم جلال الطالباني والمدير الاداري لسلطة الائتلاف بول بريمر في تشرين الثاني ٢٠٠٣ وكانت اهم بنود هذا الاتفاق هو كتابة قانون ادارة الدولة العراقية، وصدر القانون في آذار ٢٠٠٤ الذي بموجبه تم تأسيس الحكومة المؤقتة في ١ حزيران ٢٠٠٤ وتسلم السيادة من سلطة الائتلاف، وحل الاخيرة في ٣٠/ ٢٠٠٤/٦ وعقد المؤتمر الوطني لتأسيس المجلس الوطني في تموز ٢٠٠٤، بعد ذلك، جرت الانتخابات الديمقراطية لانتخاب جمعية وطنية في ٣٠/ ٢٠٠٥/١ تكون مهمتها كتابة دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية منتخبة، اي بعبارة اخرى، بدأت في هذا التاريخ المرحلة الانتقالية الثانية القائمة على الانتخاب وليس التعيين، وانجزت الجمعية الوطنية مهمتها في كتابة الدستور وأخر بالاستفتاء الشعبي وبذلك وصلت المرحلة الانتقالية الى نهايتها ولم يتبق منها الا خطوة واحدة تتمثل باجراء الانتخابات في ٢٠٠٥/١٢/١٥ ليبدأ العمل بعدها بموجب الدستور الدائم والغاء القانون الانتقالي عدا المادة (٥٣) الفقرة (أ) والمادة (٥٨) من القانون الانتقالي بموجب المادة (١٣٨) من الدستور (قضية كركوك).

تعديل الدستور

النظام الديمقراطي الذي يعتمد التداول السلمي للسلطة بشكل دوري يجعل الحكام في حالة خوف من خرق الدستور والقانون او اضطهاد الشعب بسبب وجود معارضة سياسية ورقابة دستورية حقيقية ووجود انتخابات قادمة قد تأتي بغيرهم وهو يقوم على اساس رأي الاغلبية في تولي السلطة واتخاذ القرارات، لكن الذي حدث مع الدستور هو اعطاء حق الفيتو لأقلية معينة لتلغي قرار الاغلبية، وربما توجد صحة في هذا الامر بسبب حاجة الدستور الى نسبة قبول كبيرة من ابناء الشعب وتزداد الاهمية لذلك في حالة تنوع مكونات الشعب، كما هو الحال في العراق، لذلك اسفرت مفاوضات اللحظة الاخيرة للكتل السياسية العراقية قبل الاستفتاء عن اعطاء فرصة حقيقية للمعارضين لمسودة الدستور من خلال تعديل دستوري مفاده تشكيل لجنة دستورية من مجلس النواب القادم تقوم بوضع التعديلات وفي حالة اقرارها بالاغلبية المطلقة من مجلس النواب يتم الاستفتاء عليها لتكون مقبولة اذا صوت لها بنعم من قبل

الاغلبية ولم يرفضها ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات او اكثر وتكون هذه العملية ملزمة خلال الاربعة اشهر الاولى، وبهذا يكون الدستور قد استنفذ ضمانات قبوله، او بعبارة اخرى، يكون الدستور قد استوفى المعايير المطلوبة لقبوله واحترامه من قبل جميع العراقيين، والمهم هنا، أن جميع دساتير العالم تبقي الباب مفتوحا للتعديل ضمن شروط تلائم هذه الوثيقة التي تتطلب استقرار العمل بها واعتبارها وثيقة سامية ونصت المادة (١٢٢) من الدستور العراقي على طريقة تعديله والتي اعطت الحق لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين او خمس اعضاء مجلس النواب بتقديم اقتراح تعديل الدستور ومنعت تعديل الباب الأول (المبادئ الاساسية) والباب الثاني (الحقوق والحريات) الا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين كما اشترطت لنجاح التعديل موافقة الثلثين من مجلس النواب وموافقة الشعب العراقي بالاستفتاء العام، ولم يبين النص الدستوري النسبة المطلوبة لنجاح الاستفتاء، ويفسر قانونا، بأنه نسبة الاغلبية البسيطة، كما منعت التعديل الدستوري المتضمن تقليص صلاحيات الاقاليم والتي لم ينص عليها في صلاحيات المركز الحصرية الا في حالة قبول السلطة التشريعية في الاقليم وموافقة اغلبية سكانه في استفتاء عام، وبهذا يوجد طريقان دستوريان لتعديل الدستور على معارضي الدستاور ان يسلكوهما بنضال حضاري دؤوب احتراما لرأي الاغلبية التي اقرته وانسجاما مع متطلبات العمل الديمقراطي التي تقتضي الوصول الى النتائج بالطرق السلمية المبنية على الحوار والحجج وحشد الاصوات كما هو الحال تماما، في تولي السلطة السياسية حيث تشير التجارب الى ان هناك احزاباً سياسية ظلت لعشرات السنين بعيدة عن السلطة لعدم قدرتها على الفوز لكنها تمكنت في النهاية من الفوز بعد ان تمكنت من اقناع الناس ببرامجها وحشد الاصوات لصالحها ولم تلجأ ابداً الى الانقلابات العسكرية وسرقة السلطة ادراكا منها بأنها ستتحول الى احزاب غير شرعيه ومخالفة للدستور والقانون بل ومخالفة لارادة الشعب.

الرقابة على الدستور

لايمكن تصور فعالية الرقابة بدون فهم الدستور على مستوى واسع من ابناء الشعب، اي بمعنى اخر، كيف تستطيع ان تقول أن هذا العمل مخالف للدستور وتستخدم احدى آليات الرقابة ضده بدون معرفة مسبقة بالدستور، ويفترض الاستمرار بعملية توضيح الدستور بآليات ثابته تبدأ من المناهج المدرسية وحسب مستوى كل مرحلة دراسية بما فيها الجامعات ومساحات نشر، وان كانت على مستوى شرح فقرة دستورية في اجهزة الاعلام ونشرات الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، هذا الوعي مطلوب لكي لا يأتي قائد ضرورة ليسرق السلطة بأنقلاب عسكري.

ونصت المادة (٨٩) من الدستور على اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور عند الاختلاف عليها والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات، كما تضمنت هذه المادة في الفقرة (٣) حقا رائعا ومهما للافراد بالطعن مباشرة لدى المحكمة عند الحاق الضرر بهم من انتهاك الدستور او اصدار قوانين مخالفة للدستور، كما ان نص (من الافراد وغيرهم) فالاخيرة تشمل جميع الجهات من مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية واية هيئة اخرى، لممارسة الحق المشار اليه، كما اعطت المادة الدستورية الحق لمجلس الوزراء في ذلك، وتجدر الاشارة هنا، الى ان هذه الرقابة من اهم انواع الرقابة الدستورية بأعتبارها حقاً دستوريا ملزماً يمكن ممارسته في اطار سلطة قادرة على ايقاف انتهاك الدستور او الغاء القانون المخالف للدستور، بل،ان هذا النوع من الرقابة وحده الذي يكفل تحقيق النتائج لانواع الرقابة الاخرى المتمثلة بالصحافة ومؤسسات المجتمع المدني والمعارضة السياسية والتي يكمن دورها المهم في الكشف عن انتهاك الدستور او صدور قانون معارض للدستور، ولابد من الاشارة إلى أن على مؤسسات المجتمع المدني ان تحفظ المواد الدستورية المتعلقة بنشاطها عن ظهر قلب لكي تستطيع انجاز اهدافها بقوة الدستور في مجال حقوق الانسان والمرأة والطفولة والبيئة وغيرها.

المرحلة الدائمة

تم تشكيل ثلاث وزارات خلال المرحلة الانتقالية، بدءاً من وزارة مجلس الحكم مروراً بوزارة الحكومة المعينة المؤقتة وانتهاءً بالحكومة المنتخبة المؤقتة وكان عمر كل وزارة بالاشهر وهو بلاشك غير كاف لرسم سياسات مهمة، وبنفس الوقت، لايخفى على العراقيين تراجع هذه الحكومات خاصة في مجالات الامن فلحد هذه اللحظة لم تتم حماية أنابيب النفط ومصادر الكهرباء من التخريب، بالرغم من وضوح عملية حمايتها على خلاف السيارات المفخخة وما زالت الخدمات تسير من سيء الى أسوأ وخاصة في مجال توفير الكهرباء ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والخدمات البلدية الاخرى وتوفير الوقود، اما في مجال البطالة فما زالت بنسبة كبيرة وتشكل مصدراً مهما لتغذية الارهاب والجريمة في المجتمع، اما المأساة الكبرى، فهي في الفساد الاداري والمالي والنهب العام للمال العام وانتشار الرشوة بشكل كبير دون رادع وانعدام الرقابة والحرص على المال العام، المهم، هذه الامراض من سمات المرحلة الانتقالية، وتحدث غالبا، في مثل هذه المراحل وان كانت بنسب مختلفة من مجتمع لاخر: اذن يفترض بالاحزاب السياسية الساعية الى خوض الانتخابات القادمة ان تدرس معاناة الشعب العراقي جيداً واضعة السبل والبرامج لتجاوزها ومهيئة الاجهزة الكفوءة والنزيهة لذلك لان المرحلة الدائمة لاتقبل التبرير وهناك متسع من الوقت لايتساهل، معه ابناء الشعب في الحكم على القوى السياسية التي لا تلبي طموحاتهم بابعادها مستقبلاً عن الفوز بالسلطة.

حوار عن الدستور والاعلام والمواقف السياسية

التقت المدى بعدد من الشخصيات التي اسهمت في كتابة الدستور او التي لها رأي بالعملية السياسية كلها ودور الاعلام فيها وحقيقة ان العراق يخطو لاول مرة في تاريخه نحو خلق توافق سياسي وطني بشأن مستقبله السياسي على أساس ديمقراطي

بغداد/ المدى

* علي الدباغ: الدستور العراقي جاء بوثيقة للحقوق
* بهاء الاعرجي: اعلام اسهم في خلق روح ايجابية
* عقيل الطريحي: الاندفاع الجماهيري وراء تقدم العملية السياسية
* نجم الساعدي: التقدم خطوة افضل من التراجع الى الخلف

السيد علي الدباغ عضو لجنة كتابة الدستور وعضو الجمعية الوطنية استهل حديثه قائلاً: اسمحوا لي بأن تكون قراءتي للدستور قراءة عامه نستند فيها على بعض المحاور تساعدنا في فهم اساسيات الدستور.

العراق كما تعلمون مر بمراحل استبداد وتسلط ودكتاتورية، فأول دستور كتب للعراق كان عام ١٩٢٥ وكانت الأغلبية عنه وكتب هذا الدستور وسارت الحياة المدنية لحين كتابة الدستور الثاني ثم جاء القائد الضرورة وبات هو الدستور اكتبه واضعه بيدي فكان هو الدستور والدستور هو.. وبالتالي فنحن نفتخر لأول مرة في تاريخنا أننا كتبنا دستوراً بأيد عراقية حاولنا بهذا الدستور الجديد ان نركز على نقاط اساسية اتناولها هنا حسب اهميتها.

النقطة الاولى هي الهوية باعتبار اننا شعب اكثر من تسعين بالمئة منه مسلمون نعتز بهويتنا نعتز بديننا نفهم الدين فهماً منفتحاً كما اننا نفهم الديمقراطية فهماً منفتحاً ايضاً ولانفهم الديمقراطية بانها تصادم مع الدين.. بل الدين يستوعب الديمقراطية وهناك آليات جيدة للتنسيق.

واحب ان اضيف ان الدستور العراقي جاء كوثيقة للحقوق فقد اعتبر العراقيين جميعهم متساويين بالحقوق ولايوجد مواطن فئة-أ- ولايوجد مواطن فئة -ب- والكل سواسيه امام القانون، والامر الاهم هنا هو الضمانات لتطبيق هذه الحقوق، هناك ضمانات دستورية واضحة بين ثنايا الدستور اذ لايستطيع احد ان يعتدي على هذه الحقوق بمن فيهم رأس الدولة وهناك فصل في السلطات كي لاتستطيع سلطة ان تعتدي على الحريات والحقوق المنصوص عليها في الدستور. الكفاءة هي المعيار

اما عن باب الحقوق والحريات فقد تحدث السيد (بهاء الاعرجي) عضو الجمعية الوطنية قائلاً:-

ان باب الحقوق والحريات هو من اكثر الابواب تفصيلاً، وكل باب اعتمدنا به على مراجع فقهية وقانونية، الا هذا الباب فكان مرجعنا فيه عندما جلسنا في اللجنة الدستورية هو تاريخنا المأساوي من سلب لحقوقنا وحرياتنا، لقد كانت مراجعنا في هذا الشأن مراجع عملية وحقيقية، وهنالك جملة من النقاط كان يجب حسمها وهي ارث التركة المجحفة للنظام السابق ومنها عدم وجود تفرقة في الطوائف في التعليم والتوظيف- الكل متساوون وحسب الكفاءة وهناك موضوع الجنسية، فالبعض يسألنا كيف نعطي الجنسية لأبن المراة العراقية، نحن لم نقل بأن أية عراقية تتزوج من أجنبي يمنح ولدها الجنسية العراقية، فهذا غير صحيح، الكل يعلم ان الدستور يأتي بخطوط عامة ثم يلحق بقوانين وتفصيلات ومن ثم هناك شروط يمكن الرجوع فيها للقانون.. ومن ضمن شروط هذا القانون هو ان يكون أبن العراقية قد ولد في العراق اولاً وان يقيم في العراق مدة لاتقل عن خمس سنوات.

الامر الاخر وهو من ابتلاءات النظام السابق هو أسقاط الجنسية وبموجب هذا الدستور لايجوز اسقاط الجنسية عن اي عراقي.

دور متميز للاعلام العراقي

المحلل السياسي (حسين الموسوي) كان له رأي في موقف الاعلام العراقي بوجه خاص والعربي بوجه عام في تعاطيه مع قضيه الدستور العراقي قال:

الاعلام العراقي بامكاناته المتواضعه مارس عملاً كبيراً وقد لاحظنا ظهور قدرات شابة وخبرات نامية وتطلعات لكي تكون المؤسسة الاعلامية فاعلة. الاعلام بوجه عام يؤدي وظيفة كبيرة ومهمة مع ضعف وسائل الاتصال مع الجماهير وضعف الاتصال مع المحافظات لكننا شهدنا ادارة وهمة جيدة مقبولة، ونعتقد ان الاعلام العراقي قد أسهم في بلورة الرأي العام العالمي.

أما الاعلام العربي فلا أقول انه كان منحازاً ولا أقول انه مثل مشروعاً سياسياً اخر ولكن كانت تحكمة دوافع متعددة وكان على الضد من ارادة الشعب العراقي، فقد روج هذا الاعلام ترويجاً لعملية سقوط الدستور قبل كتابة المسودة وتسليمها، كما ركز على ان العراقيين لن ينجحوا وكان يتعاطى مع الخلافات والتناقضات في وجهات النظر، ومع الأسف ان الاعلام العربي لم يتعض من تجربة الانتخابات الماضية عندما شاهد التوجه الكبير نحو صناديق الاقتراع. رأس سطر السيد (عقيل الطريحي) كان متفائلاً فبالرغم من المشاكل الامنية الا ان العملية السياسية في تطور مستمر تنتقل من خطوة إلى خطوة اخرى من خلال الاندفاع الجماهيري والقوى السياسية والقوى الاجتماعية باتجاه ان تتطور العملية السياسة والعملية الدستورية التي هي مفترق طرق مهم في تاريخ التشكيل الجديد للعراق.

واضاف (الطريحي) أنه حتى المعارضة للدستور بالكلمة والرأي اضفت مسحة اغنت العملية السياسية بمجملها ومايجري الان من عمل اعلامي وندوات ومؤتمرات ومقالات، هو جزء من عملية التعبئة والتحشيد، وهو جيد، والناس مهيأون له على الرغم من انهم غيبوا طويلاً عن العمل السياسي انك تجد الان من يتحدث عن الدستور واهمية الدستور... بعضهم يتحدث عن الخدمات يتحدث عن نقص الكهرباء حتى هذه المطالب هي جزء من الوعي السياسي الذي أخذ يتبلور بأتجاه ان تنشأ حياة سياسية مستقرة قائمة على الحوار والتفاهم.

الصحفي والاعلامي (نجم الساعدي) اضاف على كلام السيد بالاشارة الى ان بعض الصحف اخذت بالكتابة اليومية عن الدستور، والمتابع للصحف الرئيسة منها والبارزة يجد ان فيها صفحات بارزة عن الانتخابات وعن الاستفتاء حول الدستور واخذت بعض الصحف على عاتقها تنظيم تندوات ومؤتمرات وهذا هو شأن القنوات الاعلامية الاخرى التي راحت تقيم الندوات وتضيف اعضاء الجمعية الوطنية واختصاصيين من القانونيين الدستوريين ومن الناس.. جمهور الناس كافة واخذت آراءهم وظهرت آراء كثيرة حول الدستور، منها ما قبل بالدستور ومنها ماعارض وهذا مؤشر جيد هناك من يحشد باتجاه الـ نعم وهناك من يحشد باتجاه الـ ..لا لا والرفض وبين هذا وذاك تجد اعلاماً محايداً أيضاً.

وعن سؤالنا للسيد نجم الساعدي عن حصه الاعلام المستقل والاعلام الذي يخضع لهذا الطرف او ذاك، اشار الى انه على الرغم من كثرة الصحف الموجودة والقنوات والفضائيات نجد ان هناك ضعفاً بالاعلام المستقل لان الصحف والفضائيات تحتاج الى دعم والدعم يأتي من أحزاب وربما من دول خارجية مجاورة وربما بعيدة.

ولكن الاعلام المستقل بدأ يتميز عن الاعلام المحسوب على الجهات السياسية لدينا صحف مستقلة وفضائيات شبه مستقلة واضحة للعيان اخذت على عاتقها التبشير بعملية الدستور او الاعلام عن الدستور او اقامة الندوات واللقاءات الصحفية والمؤتمرات.

ولقد قادنا حديث الاستاذ نجم إلى سؤاله عن كيف يقرأ مصطلح الاستقلال الايجابي... فقال: الاستقلال في حد ذاته يقوم بهذه المهمة فنحن لا نريد اعلاماً لا لون له ولا طعم ولا رائحة.. يفترض ان يكون الاعلام مستقلاً على نحو أيجابي.. والكثير توافقوا ان هذه النقطة اصبحت مورد توافق فيما بينهم لعل هناك نقاط اختلاف بشأن المبدأ او تلك الفقرة مما تتضمنه أحكام الدستور ومضامينه لكن هذا لايعني العملية برمتها.. الان لو نجري استفتاء داخل الاحزاب والقوى السياسية وحتى بين الناس، وهل هم راضون عن مسودة الدستور؟ فلا أظن ان احداً سيقول اننا راضون عنها تمام الرضا.. لكن هناك اجمالاً موافقة على العملية السياسية يعني ان التقدم افضل من التراجع الى الخلف.

بلا شك كلنا نجمع على ان أنجاز مسودة الدستور هو بحد ذاته عمل رائع وكبير ومع الجهود والارادة الوطنية... لكن هنالك من يحاول افشال كتابة الدستور.

السيد (نجم الساعدي) اشار الى وجود صنفين من المعارضة للدستور فهناك من يقف بالضد او من يسعى لافشاله وهما صنفان: صنف ينتمي للنظام البائد، وهؤلاء اعتادوا النظر الى المواطنين كرعايا واتباع وكانوا يتعاملون مع شعبنا على انهم رعايا لا قيمة لهم..

شعبنا قال كلمته.. قال كلمته في الاستفتاء.. قالها في الوقوف الى جانب الحكومة المنتخبة على الرغم من ان هذه الحكومة لم تستطع ان تفي بالكثير من الاشياء التي يحتاجها المواطن.. لكن المواطن بوعيه (واريد هنا ان اعبر عنه بوعي جماعي).

وعي يحكم الشارع العراقي بمختلف طوائفه يقول انني يمكن ان اتحمل شهرين اضافيين اذا كانت العملية السياسية تسير بشكلها الصحيح.. ممكن ان اتحمل سنه ايضا.

أما الصنف الثاني فهو الصنف التكفيري.. الصنف الذي لايعرف حواراً سوى حوار القتل والخطف.. وهؤلاء لايؤمنون لا بدستور ولا بديمقراطية.

الاستفتاء في مدينة الصدر سار بسلاسة وحماس

بغداد/ عبد الزهرة المنشداوي

من خلال التجوال بين مراكز الاستفتاء في مدينة الصدر صبيحة يوم الاستفتاء على الدستور لا يسع المرء الا التساؤل عما يدفع النسوة المتلفعات بالسواد والشيوخ الذي جاء بعضهم يستند على كتف ابن او حفيد للوصول الى مركز الاستفتاء لاجل التصويت؟ الجواب الذي يمكن استنتاجه: انهم جاؤوا ليقولوا لا للارهاب ونعم للقانون وهذا ما اكده الكثيرون منهم ما يقارب من سبع دساتير كتبت في العراق ومرت مرور الكرام ولم ينتبه إليها حتى متعاطي السياسة ولكن في هذا اليوم بدا الجميع مشغولين بالدستور وبعملية التصويت عليه وكأن الدستور الدرع السحري الذي سوف يصد غائلة الارهاب.

مصير بلد

عندما خرجت صباحاً وجدت السيد صالح الموسوي جاري ومؤنسي في حكاياته التي لا تنتهي يقف في باب بيته ينادي عائلته ويطلب منهم الاسراع بالخروج والذهاب الى مركز الاستفتاء في القطاع ٣٩ مازحته قائلاً انه رجل طاعن في السن وعليه ان يتريث فرد علي ولكن بشي من (الزعل)

-مصير بلد يتوقف علي وعليك وتطلب مني عدم الذهاب وعندما اجبته بأني أمزح معه انسبط وجهه ورد بالقول:

سأذهب واصوت بنعم للدستور ليس لشيء إلا لاطالب باحالة المروجين للارهاب الى المحاكم ليكفونا شرهم فهم في العراق يريدون لنا الكوارث ويهددوننا بالارهاب اللهم اكفنا شرهم أمين يارب العالمين.

قال ذلك ثم التفت وراءه ليتأكد من ان عجوزه قد خرجت لتتبعه وسار بتؤادة يتعكز على عصاه باتجاه مركز الاستفتاء.

في القطاع ٣٩ وعلى الطريق المؤدي الى احد مراكز الاستفتاء كانت امامي امرأة تلتفع بعباءة سوداء تسير مطرقة الرأس بأتجاه المركز تتوقف لبرهة ثم تعاود السير ثانية وهكذا اقتربت منها وسألتها ان كانت ذاهبة للتصويت على الدستور

فاجابت بالقول: ذاهبة الى هناك، فسألتها ثانية ان كانت ستصوب بنعم أم لا

قالت: ذهب زوجي قبلي فلم يسمحوا له لانه من النازحين من المناطق الغربية ومن العوائل التي اجبرت على ترك منازلها في سامراء والطارمية بفعل تهديدات ارهابية وانا اريد الوصول الى مركز الاستفتاء ثم العودة الى بيتي فاذا لم يسمحوا لي فأن وصولي الى المركز اعده واجباً.

صديقي السيد ابو محمد وجدته قرب مركز الاستفتاء في حوار مع اربع نساء متقدما في السن يسألنه ان كان سوف يصوت بنعم ام لا لكي يتقدون به فأجابهن بأنه سيصوت لمصلحة الدستور فأتفقن بالرأي معه ودخلن ليصوتن بـ (نعم) السيد ابو محمد رجل وقور بلحية بيضاء ومسموع الكلمة في قطاعي ٣٩ و ٣٦ المتقابلين ذكر لي ان احدهم اعترض هؤلاء النسوة في الطريق واشار عليهن بالتصويت بـ لا فهرعن اليه يستفسرن منه.

ابو عدنان

ابو عدنان لا نظير له في التحليل السياسي كان من حسن الحظ ان التقي به امام مركز الاستفتاء ٩١٠٠٦ في القطاع ٣٦ بادرني عندما رآني قائلاً:

-هناك خلط واضح لدى اغلب المصوتين مابين الاستفتاء على الدستور والاستحقاق الانتخابي واللائمة تقع على المعنيين بالامر المفوضية العليا للاستفتاء ووزارة التجارة بالاخص، قال ذلك وهو يخطو نحوي وعندما صافحني واصل حديثه:-

وزارة التجارة لم توصل مسودة الدستور الى وكلاء المواد الغذائية، واغلب أهالي مدينة الصدر لم يطلعوا على المسودة، ماضر هذه الوزارة لو انها اوصلت المسودة ولو بسيارة تاكسي الى الوكلاء لكي يعي الناس هذه العملية التي تؤسس لحاضر البلد ومستقبله (احتد في هذه الاثناء في حديثه) وزارة التجارة اغلب موظفيها من الصداميين واظن انهم عملوا لكي لا تصل المسودة في الوقت المناسب الى الناس.

جميع من التقيت بهم لايفرق بين الحكومة الانتقالية والحكومة الدائمة ويقرن مابين الاستفتاء على الدستور ومابين الخدمات صراحة الناس في مدينة الصدر لم تجد من يثقفها قبل الاستفتاء وتابعت الامر بنفسي فلم اسمع باقامة ندوة توعية في المدينة.